مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center -Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

الأزمة الجزائرية

إلى أين؟

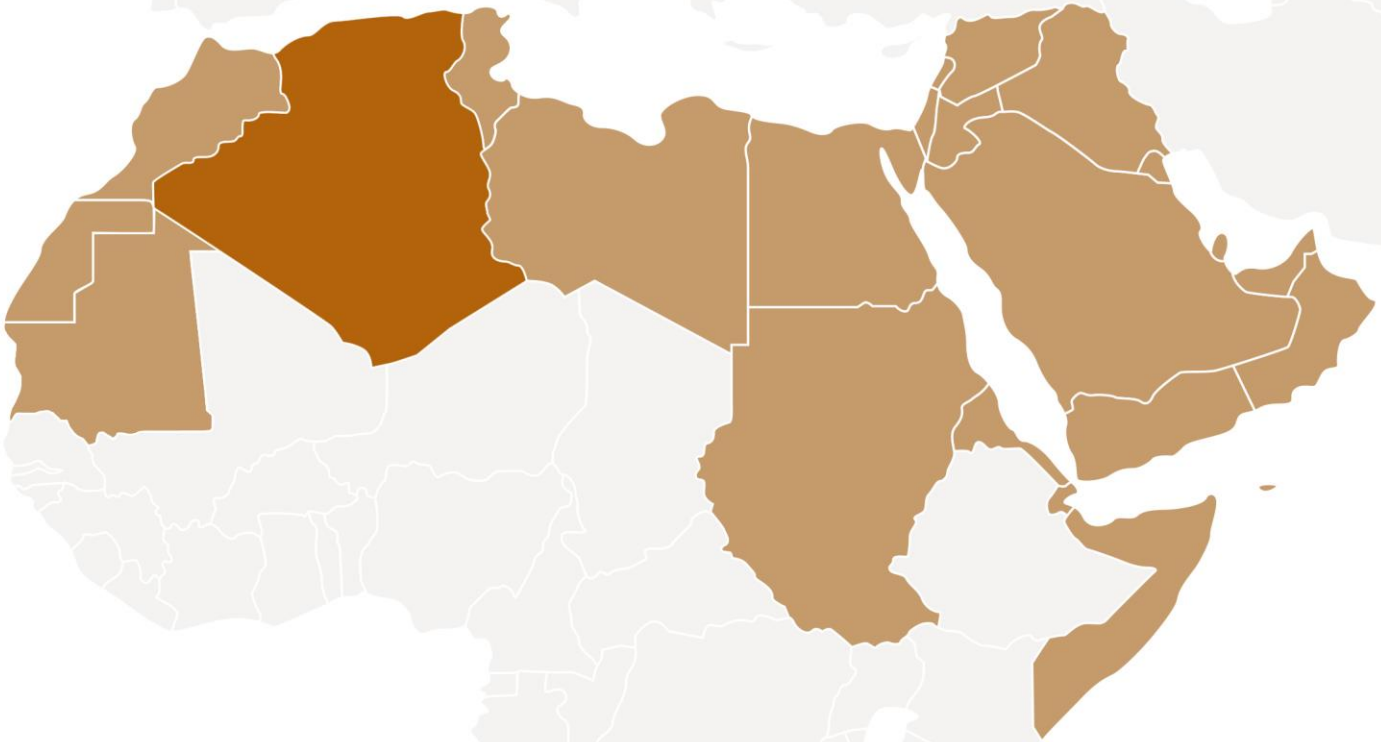

العدد الثامن عشر

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩

مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center -Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فريق الأزمات العربي– ACT
الأعضاء الدائمون

جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن (رئيس الفريق)	**قاصد محمود** الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي– الأردن
محمد العدينات أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق– الأردن	**نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية– الأردن
عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي– الأردن	**مصطفى عثمان** وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة– جنيف
حامد القويسي أستاذ العلوم السياسة في جامعة لندن– بريطانيا	**صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق– العراق
عبد الحميد الكيالي مدير وحدة البحوث والمعلومات في مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن (مقرر الفريق)	

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي ٢
أولًا: خلفيات الأزمة وتوصيفها ٤
ثانيًا: أسباب الأزمة ٧
ثالثًا: الأطراف الداخلية في الأزمة ٨
رابعًا: مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الأزمة ١٠
خامسًا: السيناريوهات المستقبلية للأزمة في الجزائر وخيارات الأطراف ١١
سادسًا: التوصيات ١٩

الملخص التنفيذي

شكّلت التحولات السياسية في الجزائر منذ شباط/ فبراير ٢٠١٩ أزمة عربية جديدة، ونظرًا لتداعياتها على الجزائر وعلى المنطقة العربية، فقد رأى **فريق الأزمات العربي– ACT** أن يُخصّص هذا العدد من تقاريره لبحثها؛ حيث يتناول خلفيات الأزمة وتوصيفها وأسبابها، ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية منها، وسيناريوهات مستقبل الأزمة وخيارات أطرافها، ويختم التقرير بتقديم عدد من التوصيات لأطرافها.

تشهد الجزائر منذ شباط/ فبراير ٢٠١٩ حراكًا شعبيًا تمثلت أولى مطالبه بعدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة –المعتلّ صحيًا– لولاية جديدة وإقالة رئيس الوزراء. وتميّز هذا الحراك بمشاركة مختلف الطيف الحزبي والشعبي، وعلى شاكلة موجات الربيع العربي فقد حاول الحراك كسب ودّ المؤسستين العسكرية والأمنية، كما تميّز بقدرته على الاستمرار والتنظيم ورفض التدخل الخارجي في شؤون الجزائر. وقد نجح الحراك، وبدعمٍ من المؤسسة العسكرية، بفرض استقالة الرئيس بوتفليقة، وهو ما أعقبه إقرار المجلس الدستوري في البلاد بشغور منصب الرئيس حسب المادة ١٠٢ من الدستور، واجتماع البرلمان في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩ وتعيين عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمّة رئيسًا للبلاد إلى حين إجراء الانتخابات. وعلى الرغم من تشكيل لجنة للحوار والوساطة وتحديد موعد الانتخابات الرئاسية في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر القادم، فما زالت الجزائر تشهد حالة من عدم اليقين وغموض الرؤية والجدل في ضوء بقاء جزء من الحراك يرفض تنظيم الانتخابات ببقاء الحكومة الحالية التي يطالب الحراك ولجنة الحوار والوساطة بإقالتها كشرط أساسي لتنظيم الانتخابات.

تشَكّل جوهر الأزمة الراهنة في الجزائر، منذ توقيع وثيقة "ميثاق طرابلس" عام ١٩٦٢، والتي خلّفت إرثًا معقدًا في إطار توزيع المناصب بين المدنيين والعسكريين داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير الجزائرية، وبين الولاءات الشخصية أو الجهوية– المناطقية، وعندما أُعلنت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتحقق انضمامها رسميًا إلى الأمم المتحدة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢، كانت وفي المقاعد الخلفية للهيئات القيادية للحكومة الجديدة ملامح أزمة بالغة التعقيد والخطورة على مستقبل الجمهورية الفتية والحديثة التكوين والخبرة في إدارة البلاد، وأساسها تعقيد تركيبة النخبة الحاكمة وتداخل صلاحياتها وتوجهاتها. وفي المقابل فرض الدستور الأحادية الحزبية واختيار الطريق الاشتراكي في إدارة اقتصاد الدولة، إلى جانب تشديد المركزية بحصر الكثير من الصلاحيات في موقع رئيس الجمهورية، وتقليص صلاحيات المجلس التأسيسي أو الجمعية الوطنية "البرلمان"، حيث تحوّل مركز اتخاذ القرار إلى موقع رئيس الجمهورية حصرًا.

التزمت الأطراف الدولية الصمت والنأي بالنفس عن اتخاذ مواقف حاسمة وواضحة من الأزمة في الجزائر، وساد الحذر والتخوف على مواقف هذه الأطراف التي يعزوها خبراء إلى غياب الرؤية والتوقعات المستقبلية لما يمكن أن تسفر عنه تطورات الأزمة. وعلى الصعيد الإقليمي سيطرت

الأبعاد الإقليمية على الأزمة في ضوء تصدّر القضيةِ الأمنية الإقليمية السياسةَ الخارجيةَ الجزائرية خصوصًا في ظلّ تنامي المشكلات المحيطة بالبلاد، والاختراقات الحدودية من قِبل جماعات مسلحة من جهة ليبيا ومالي، وصعوبة ضبط الحدود مع الدول المجاورة؛ حيث يزيد المجموع الكلي للحدود البرية عن ٦ آلاف كم.

في ضوء معطيات الأزمة الحالية يمكن الوقوف عند أربعة سيناريوهات رئيسة محتملة لمستقبل اتجاهات هذه الأزمة خلال الفترة القادمة، وهي: الحل السياسي التوافقي والانتقال الآمن للسلطة، وجمود الأزمة واستمرار الوضع الحالي، وتفاقم الأزمة وتصاعدها نحو الفوضى والمواجهة، وانقسام المؤسسة العسكرية وتراجع دورها في إدارة الأزمة. ولدى قراءة تأثير العوامل المختلفة على مسار الأزمة، والوقوف على خيارات أطرافها، يتضح أن فرص نجاح سيناريو الحل السياسي تواجه معوّقات وتعقيدات قد تتسبب في تعثره، الأمر الذي قد يترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الجزائرية وعلى مختلف أطراف الأزمة، وهو ما ينبغي أن يدفع أطراف الأزمة لإعادة النظر في خياراتها وتوجهاتها وسلوكها الحالي نحو حلول وسيطة تحقق لكل طرف نسبة من مطالبه، وذلك تحقيقًا للمصالح الوطنية العليا للجزائر، وتجنّبًا للعواقب السلبية التي تترتب على سيناريوهات المواجهة والفوضى، أو استمرار حالة الاحتقان السياسي، أو انقسام المؤسسة العسكرية.

يقدم **فريق الأزمات العربي– ACT** عدداً من التوصيات أبرزها، ١) دعوة جميع أطراف الأزمة إلى تبني الحلّ السياسي التوافقي للأزمة الجزائرية بوصفه الخيار الأمثل لتحقيق العديد من مصالح الأطراف، ٢) ودعوة جميع الأطراف للحرص على حالة الهدوء والاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، والحيلولة دون أي توترات أو أعمال عنف قد تخرج الأزمة عن مسارها السياسي السلمي، ٣) وضرورة بلورة صيغة للحوار الوطني الجادّ ليشمل جميع الأطراف دون استثناء أو إقصاء، وإبقاء الأزمة في سياقها المحلي، ٤) وعدم السماح بتدخل أيّ أطراف خارجية قد تسبب تعقيد الأزمة ومواقف الأطراف، ٥) واحترام مختلف الأطراف لمخرجات العملية الانتخابية أيّا كانت نتائجها بعد التوصل إلى توافق على إجرائها شكلًا ومضمونًا وزمانًا.

أولًا: خلفيات الأزمة وتوصيفها

شهدت الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢ حالة من الاستقرار النسبي السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي بقيادة جبهة التحرير الوطني، وهي حالة استمرت إلى عقد الثمانينيات، حتى ظهرت بوادر تعكس خللًا في إدارة الدولة، وانتشار ظاهرة الفساد، وتراجع تدريجي في ثقة الشعب بقيادة جبهة التحرير للبلاد، وهو ما أدى إلى انتفاضة شعبية في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٨، أعقبها تعديل دستوري وإقرار للتعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري لأول مرة. وقد نتج عنها فوز "جبهة الإنقاذ الاسلامية" في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ بأغلبية كبيرة، ما أدى إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، واتخاذ قرار "المجلس الأعلى للأمن" بإلغاء نتائج الانتخابات، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة ليحكم البلاد، الأمر الذي أدخل الجزائر في حرب أهلية استمرت نحو عشرة أعوام (١٩٩٢–٢٠٠٢)، وهي الفترة التي أطلق عليها البعض "العشرية السوداء."

وقد عانى الشعب الجزائري خلال هذه العشرية من أعمال عنف دامية بين جماعات مسلّحة حمل بعضها السلاح، وبين قوات الأمن والجيش، الأمر الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الجزائريين، كما تعمّق خلالها فساد سياسي وإداري، وتراجع الاقتصاد، وتفاقمت المشاكل الاجتماعية، فضلًا عن تشديد حزب جبهة التحرير قبضته على الدولة ومؤسساتها، في الوقت الذي سمح فيه بحياة حزبية محدودة أبقته في المقدّمة وبلا منازع، باستثناء تغيير مؤقّت لهيمنة الجبهة عام ١٩٩٧ عبر تشكيل حزب حاكم جديد "التجمع الوطني الديمقراطي" تقلّد رئاسة المجالس المنتخبة والحكومة في الفترة ما بين (١٩٩٧–٢٠٠٢) بعد أن قاد عبد الحميد مهري جبهة التحرير، والذي عُرِف عهده باستقلالية الجبهة عن السلطة، والذي وقف ضد إلغاء المسار الانتخابي عام ١٩٩١ ولم تحصل فيه الجبهة حينها إلا على ١٦ مقعداً في البرلمان من أصل ٣٨٠ مقعداً، كما أنه كان قد حضر اللقاء الذي جمع أحزاب المعارضة الجزائرية وشخصيات مستقلة في سانت إيجيديو في إيطاليا أواخر عام ١٩٩٤.

في ضوء هذه الخلفية، وبعد استقالة الرئيس اليمين زروال الذي قلّص فترته الرئاسية إلى أربعة أعوام، انتُخب عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للبلاد عام ١٩٩٩ حاملًا شعارات المصالحة والتسامح والبناء الوطني، وهي شعارات بدت مقنعة للجماهير، خصوصًا أنها ترافقت مع مرحلة جديدة تراجعت خلالها حدّة العنف، وبدأ الاقتصاد بالتعافي البطيء، وأُقِرَّت تعددية سياسية ضمن شروط لا تهدّد مصالح ونفوذ النخبة الحاكمة. وأعاد حزب جبهة التحرير تنظيم نفسه بانخراطه في الحياة الحزبية وتغيير رموزه السياسية، لكنّ بوتفليقة أحاط نفسه بفريق أطلق يده في إدارة الدولة ومؤسساتها، واستطاع بصمت أن يستأثر بالسلطة ويمسك بزمام السياسة والاقتصاد والأمن معاً. وعُدِّل الدستور لمصلحة بقاء الرئيس بوتفليقة في الحكم، غير أن سلطة الرئيس ونفوذه تراجعا بسبب تدهور حالته الصحية إثر جلطة دماغية أصابته في نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

لم تشهد الجزائر في ظلّ الربيع العربي عام ٢٠١١ حراكًا شعبيًا؛ فقد بدت ذاكرة الحرب الأهلية في الفوضى والعنف حاضرة لدى الجزائريين، ومع الاستقرار السياسي والاجتماعي إلا أن الوضع الاقتصادي تراجع، وتعزّز الفساد في الدولة في قضايا مثل "الخليفة بنك"، و"سوناطراك ١-٠٢"، و"الطريق السيار"، وغيرها، فأصبحت الحياة السياسية أسوأ حالًا بسبب تحكّم الحزبين الحاكمَين الممثّلَيْن لجبهة التحرير، وتشتّت باقي الأحزاب، سواءً الموالية منها للسلطة أو المعارضة، وتصدّعت البنية الاجتماعية التي شهدت محاولات انفصالية من الأمازيغ والطوارق، إضافةً إلى تنامي صراع طائفي إباضي- مالكي، وغيرها من الصراعات، وحدث ذلك وفريق الرئيس بوتفليقة يسعى للتمديد له لفترة رابعة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ كانت المفاجأه بالإعلان عن نية الرئيس بوتفليقة الترشح لولاية خامسة، وعن تأييد ٦ ملايين ناخب جزائري لترشحه، ما أثار غضب قطاعات واسعة من الشعب الجزائري، وشكّل بداية حراك شعبي واسع انطلق يوم الجمعة ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩ على شكل مظاهرات شعبية سلمية واسعة في عدة مدن جزائرية، وكانت أولى مطالبات هذا الحراك عدم ترشح الرئيس لولاية جديدة، وإقالة رئيس الوزراء.

وقد تميّز الحراك بمشاركة مختلف الطيف الحزبي والشعبي، وعلى شاكلة موجات الربيع العربي حاول الحراك الشعبي الجديد كسب ودّ الجيش والأمن، كما تميّز بقدرته على الاستمرار وتنظيمه ورفضه للتدخل الخارجي في حراكه وفي شؤون الجزائر، فيما حاولت النخبة الحاكمة احتواء الحراك، حيث أعلن الرئيس عن خارطة طريق تنهي الولاية الخامسة، على أن يستمر بالرئاسة لعام واحد تجري فيه عملية التغيير المطلوبة، كما أقال رئيس الوزراء. وفي محاولة لاختراق الحراك الشعبي، عرض النظام عقد حوار وطني بينه وبين الحكومة، من خلال الاتصال ببعض رموزه، وترويجه بأن الحراك الشعبي لا يثق بالأحزاب السياسية، سواءً المعارضة أو الموالية، وفي الوقت نفسه حاول الحصول على دعم الخارج له، إلاّ أن ذلك كله لم يؤثّر على زخم الحراك، والإصرار على المطالب، ما دفع الرئيس بوتفليقة- وفريقه- إلى الإعلان عن استقالته من منصبه في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، وبعد تبنّي الجيش لهذا الخيار.

اتخذ الجيش الجزائري موقفًا متحفظًا من الحراك في البداية؛ حيث اعتبره من "صنع فئة مضلّل بها"، لكن قائد الجيش أحمد قايد صالح، وهو أحد رموز النظام وجبهة التحرير، عدّل خطابه لاحقًا عندما أدرك حجم اتساع الحراك وجدّيته، معتبرًا أنّ "الجيش والشعب يد واحدة" ولديهما الرؤية ذاتها لمستقبل الجزائر، ما يمكّنهما من حلّ الأزمة، ومن هنا، طالب قائد الجيش بضرورة تطبيق المواد ٧ و٨ من الدستور وتفعيل المادة ١٠٢*، واتهم "جهات مشبوهة ومحسوبة

* **نصوص المواد التي يطالب الجيش بتفعيلها: المادة (٧)**- الشعب مصدر كل سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب وحده. و**المادة (٨)**- السلطة التأسيسية ملك للشعب. يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها. يمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخَبين. لرئيس الجمهورية أن يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة. و**المادة (١٠٢)**- إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكل

على النظام" بمحاولة تشويه دور الجيش، الأمر الذي عكس صورة من الصراعات البينية بين مؤسسات الحكم ورموزه.

ومن اللافت أن كثيراً من رموز جبهة التحرير قد أعلنوا تأييدهم للحراك ومطالبه في محاولة لاستيعابه، بل إن الرئيس بوتفليقة أقرّ بأن الجزائريين يستطيعون أن يُحدّدوا مسيرتهم ويضعوا الأساس لمرحلة جديدة من حياة الجزائر عبر حوار وطني جامع تقوم به لجنة وطنية تمثّل جميع الفئات الجزائرية، وذلك في الوقت الذي أحال فيه الجيش أغلب رموز عهد بوتفليقة إلى العدالة، ومن أبرزهم معاذ بو شارب، رئيس البرلمان ومنسق هيئة تسيير حزب جبهة التحرير، الذي أقيل من رئاسة البرلمان وتنسيقية جبهة التحرير.

بعد نجاح الحراك، وبدعم من الجيش، بفرض استقالة الرئيس، أقرّ المجلس الدستوري في البلاد بشغور منصب الرئيس حسب المادة ١٠٢ المشار إليها آنفًا، واجتمع البرلمان في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩ وعيّن عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمّة رئيسًا للبلاد إلى حين إجراء الانتخابات. ومع استمرار الاحتجاجات ورفْضِها لموعد الانتخابات المحُدَّد يوم ٢٠١٩/٧/٤ أعلن المجلس الدستورى في ٢٠١٩/٦/٢ استحالة إجراء الانتخابات الرئاسية في هذا الموعد، وذكر بيان صادر عنه أنه اجتمع في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٩ للتداول حول ملفات الترشح لانتخاب رئيس الجمهورية المقرر إجراؤه في ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٩، وقرّر رفض ملفَّي الترشح المودعَيْن لديه، وأشار البيان إلى أنه يعود لرئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح استدعاء الهيئة الانتخابية من جديد، واستكمال المسار الانتخابي حتى انتخاب رئيس الجمهورية وأدائه اليمين الدستورية، وأكد البيان أنه يتعين تهيئة الظروف الملائمة لتنظيم الانتخابات وإحاطتها بالشفافية والحياد، لأجل الحفاظ على المؤسسات الدستورية التي تمكّن من تحقيق تطلعات الشعب، وشكّل البيان الصادر عن المجلس فتوى دستورية بتمديد ولاية الرئيس المؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية، وكانت أحزاب المعارضة والمرشحون البارزون المحتملون للرئاسة قد امتنعوا عن الترشح للانتخابات بسبب استمرار رموز النظام في مواقع الإشراف على هذه الانتخابات.

الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع. ويُعلِن البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (٣/٢) أعضائه، ويكلف بتولّي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (٤٥) يوما رئيسَ مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة ١٠٤ من الدستور. وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (٤٥) يوما، يُعلَن الشغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين، وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة. وفي حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويُثبِت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية. وتُبلّغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا. ويتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (٩٠) يوما، تنظّم خلالها انتخابات رئاسية. ولا يَحِقّ لرئيس الدولة المعيّن بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية. وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة. وفي هذه الحالة، يتولّى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة. ويضطلع رئيس الدولة المعيّن حسب الشروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا للشروط المحدّدة في الفقرات السابقة وفي المادة ١٠٤من الدستور. ولا يمكنه أن يترشح لرئاسة الجمهورية.

وللخروج من هذا المأزق وحلّ الخلاف حول الانتخابات وموعدها شكّل رئيس الدولة المؤقت في آب/ أغسطس ٢٠١٩ لجنة للحوار والوساطة مكوّنة من سبع شخصيات من خارج الحكومة والمؤسسة العسكرية والأمنية وخوّلها استدعاء أعضاء جدد، وتشكيل هيئات تساعدها على إجراء حوار وطني شامل، يضع رؤية واضحة لمسيرة البلاد في مرحلة التحوّل. وبالفعل استدعت لجنة الحوار شخصيات وطنية للانضمام لها حيث وافق بعضها ورفض بعضها وانسحب منها آخرون. وبعد سلسلة من الحوارات واللقاءات أصدرت لجنة الحوار والوساطة تقريرها النهائي مقترحة إنشاء سلطة مستقلة للانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، حيث صادق مجلس الوزراء عليهما وأحيلا إلى البرلمان بغرفتيه وتمت المصادقة عليهما أيضًا، وهو الأمر الذي مهّد لإعلان الرئيس المؤقت عن إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

ومع ذلك ما زالت الجزائر تشهد حالة من عدم اليقين وغموض الرؤية والجدل بانتظار معرفة هوية المرشحين للانتخابات، فيما يرفض جزء من الحراك تنظيم الانتخابات في ظلّ الحكومة الحالية التي يطالب الحراك ولجنة الحوار والوساطة بإقالتها لتسهيل عملية تنظيم الانتخابات.

ثانيًا: أسباب الأزمة

تعدّ الأزمة الجزائرية الراهنة انعكاسًا للتأثيرات الدولية والإقليمية من جهة، ونتيجة لتراكم المشاكل الداخلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعجز عن بناء نظام سياسي ديمقراطي من جهة أخرى.

واستنادًا إلى ذلك تكمن المشكلة، في جزءٍ منها، في ضعف الأداء الحكومي وإخفاق النخب الحاكمة في البلاد في إدارة الأزمة وخلق مسارات تحظى بتوافق النخب على مواجهتها وإيجاد حلول مقبولة لها، إلى جانب استمرار الفساد والبيروقراطية والإخفاقات في إنجاز البرامج التنموية، وهيمنة المؤسسات غير السياسية على إدارة الدولة.

وثمّة من يعزو سلسلة الأزمات في الجزائر منذ عهد الاستقلال في ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم إلى فشل متكرر في إدارة شؤون الحكم، وإلى العجز في اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل والأزمات، وفي المقدمة منها البيروقراطية والفساد الحكومي، وانعدام خطط كفؤة تتسم بالمرونة في التصدّي للقضايا الداخلية، بالإضافة إلى استنزاف الدولة في أزمة الصحراء، والعلاقات دائمة التوتر والاحتقان مع دول الجوار، وبشكلٍ خاصّ مع المغرب، ناهيك عن الحرب الأهلية.(1992-2002)

وفي هذا الإطار، فإن موروث النضال التحرري بطابعه العسكري الذي قادته جبهة التحرير الجزائرية طيلة عقود من الزمن، والذي أفضى إلى تحقيق متطلبات الاستقلال، قد ألقى بظلاله على بيئة السياسة الجزائرية وطبيعة إدارة الدولة، وأضحت المؤسسة العسكرية بحكم دورها التاريخي في الانتصار على الاستعمار الفرنسي وبناء دولة الجزائر الحديثة، هي القوة المؤثرة في

إطار ما يُعرف بـ "الدولة العميقة."

وعمليًّا فقد ورثت دولة ما بعد الاستقلال في الجزائر من فترتَي الحركة الوطنية وثورة التحرير الكثير من خصائصها وتركيبتها الداخلية وموازين القوى السياسية بين أطرافها الفاعلة، وطرق التعامل مع مشاكلها الداخلية وبشكلٍ خاصٍّ مع التيارات السياسية الأخرى. وفي الواقع فقد سادت قيم العمل السرّيّ، وغلبة العسكري والأمني على المدني، في إدارة الدولة الجزائرية وفي التعامل مع المعارضة، وهو ما قاد إلى إقصاء التيارات الفكرية والسياسية الرئيسية في البلاد عن الحكم والشراكة.

تشَكّل جوهر الأزمة الراهنة عمليًّا منذ توقيع وثيقة "ميثاق طرابلس" عام ١٩٦٢[١]، والتي خلّفت إرثًا معقدًا في إطار توزيع المناصب بين المدنيين والعسكريين داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير الجزائرية، وبين الولاءات الشخصية أو الجهوية– المناطقية. وعندما أُعلنت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتحقق انضمامها رسميًّا إلى الأمم المتحدة في ٨ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٢، كانت في المقاعد الخلفية للهيئات القيادية للحكومة الجديدة ملامح أزمة بالغة التعقيد والخطورة على مستقبل الجمهورية الفتية وحديثة التكوين والخبرة في إدارة البلاد، وأساس هذه الأزمة هو تعقيد تركيبة النخبة الحاكمة وتداخل صلاحياتها وتوجهاتها.

وفي المقابل فرض الدستور انفراد حزب واحد في الحكم واختيار الطريق الاشتراكي في إدارة اقتصاد الدولة، إلى جانب تشديد المركزية بحصر الكثير من الصلاحيات في موقع رئيس الجمهورية، وتقليص صلاحيات المجلس التأسيسي أو الجمعية الوطنية "البرلمان"، حيث تحوّل مركز اتخاذ القرار إلى موقع رئيس الجمهورية حصرًا. وبذلك فإن مجمل هذه العوامل والأزمات المركبة تمثل نذر أزمة عميقة كانت تتفاقم بصورة مضطردة حتى انفجرت في شباط/ فبراير ٢٠١٩.

ثالثًا: الأطراف الداخلية في الأزمة

يبرز في الأزمة طرفان أساسيان يتمثلان من جانب في السلطة الحاكمة التي تتركز حاليًا في المؤسسة العسكرية بعد استقالة الرئيس بو تفليقة، ومن جانب آخر في القوى السياسية والشعبية.

١. السلطة الحاكمة

أفرزت الأزمة خلال الشهور السبعة الماضية (من شباط/ فبراير وحتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩) تصدعات في مؤسسات الدولة العميقة على خلفية الاعتقالات التي طالت العديد من رموز النظام السابق، كما برزت تناقضات قوية بين المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات على خلفية

[١] في أيار/ مايو عام ١٩٦٢ اجتمعت أطر جبهة التحرير الوطني الجزائري وأصدرت ما يسمى بـ "ميثاق طرابلس" الوطني الذي رسم مسار العمل نحو الاستقلال الكامل للجزائر.

تهميش دور الجهاز وإحالة عدد من قادته الحاليين والسابقين إلى التحقيق، أبرزهم قائد الجهاز السابق توفيق مدين.

كما شهد حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم لأكثر من ٥٧ عاماً تآكلًا داخليًا وتصدعات خلال السنوات الماضية أثرت في قوته، وذلك رغم بقائه في صدارة الأحزاب الجزائرية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام ٢٠١٧، حيث حصل على ١٦٤ مقعداً من أصل ٤٦٢ مقابل ٢٢١ في انتخابات عام ٢٠١٢، أيّ أنه فقد ٥٧ مقعداً، وهي التي ذهبت تقريباً للتجمع الوطني الديمقراطي (المنشق عن الجبهة) الذي حصل على ٩٧ مقعداً مقابل ٦٧ عام ٢٠١٢.

وعلى وقع الاحتجاجات الشعبية مطلع العام ٢٠١٩ وقفت قطاعات مهمة في الحزب، منذ البداية، مع حراك الشارع الجزائري في مؤشر على انقسام داخلي، وفي وقت لاحق شهد الحزب أزمة في ٢٠١٩/٣/٣٠ بعد القرار الذي خرج به اجتماع اللجنة المركزية للحزب بإعلان شغور منصب الأمين العام للحزب، حيث شكّك كثير من الأعضاء بشرعية القرار، ورفضوا الاعتراف بمنصب منسق هيئة التسيير في الحزب الذي تقلّده رئيس البرلمان الجزائري معاذ بوشارب باعتبارها هيئة غير شرعية، وطالبوا بانتخاب قيادة جديدة، الأمر الذي تسبب في انقسامات داخل الكتلة البرلمانية للحزب.

٢. القوى السياسية والشعبية

تتوزع الحالة الحزبية الجزائرية على نحو ٥٧ حزبًا، تتباين في برامجها السياسية ومواقفها إزاء مستقبل النظام السياسي؛ فقد شهدت الحالة الحزبية الإسلامية خلال السنوات الماضية انقسامات وتعدداً في اللافتات التي تمثّلها وتعبّر عنها، ففي انتخابات عام ٢٠١٧ حصلت حركة مجتمع السلم على ٣٣ مقعداً، وحصل أمل الجزائر (انشق عن حركة مجتمع السلم) على ١٩ مقعداً، وحصل الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء على ١٥ مقعداً، أي أن الأحزاب الإسلامية قد حصلت على ٦٧ مقعداً. كما شهدت مواقفها تبايناً ملحوظاً إزاء التعاطي مع الأزمة الحالية، وبخاصة بين حركة مجتمع السلم التي اتخذت مواقف معارضة لتوجهات المؤسسة العسكرية إزاء خيارات حل الأزمة، وبين حزب الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء، والذي انتُخِب رئيس كتلته النيابية (١٥ نائبًا) سليمان شنين يوم ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٩ ليكون رئيسًا للبرلمان بالتزكية خلفا للنائب عن جبهة التحرير الوطني معاذ بوشارب الذي اضطر للاستقالة مؤخرًا، وبعد انسحاب بقية المرشحين المنافسين.

أما بقية الأحزاب الجزائرية فتتمثل في الحركة الشعبية الجزائرية (حصلت على ١٣ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠١٧، والقوى الاشتراكية (حصلت على ١٤ مقعداً)، وجبهة المستقبل (حصلت على ١٤ مقعداً)، والعمال (حصل على ١١ مقعداً)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (حصل على ٩ مقاعد)، والتحالف الوطني الجمهوري (حصل على ٨ مقاعد).

رابعًا: مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الأزمة

ا. على المستوى الدولي

اتجهت السياسة الخارجية الجزائرية للمحافظة على دور متوازن في العلاقات الدولية مع الدول الكبرى من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب وتمتين العلاقات الاقتصادية؛ حيث تمثّل صادرات الجزائر للولايات المتحدة حوالي ٢٤% من صادرات البلاد. كما عملت هذه السياسة على استمرار علاقات الجزائر الاقتصادية والعسكرية مع فرنسا، فضلًا عن العلاقات الثقافية في إطار "الفرانكفونية"، وعزّز وجود الجالية الجزائرية الكبيرة في فرنسا (حوالي مليون جزائري) من هذه العلاقات، إضافة إلى إقامة حوالي ٤٠ ألف فرنسي في الجزائر، ووجود شركات فرنسية في الجزائر وعلاقات تجارية واسعة بين البلدين. كما حرصت السياسة الجزائرية على الاحتفاظ بعلاقات تجارية مع الصين، حيث تمثّل واردات الصين حوالي ١١% من واردات الجزائر، وهناك ٧٠ ألف صيني يعملون في الجزائر. كما استثمرت الجزائر علاقاتها مع روسيا لموازنة التدخلات الغربية في المنطقة من خلال التعاون العسكري وصفقات السلاح؛ حيث تستورد الجزائر ٥٢% من مبيعات الأسلحة الروسية لأفريقيا.

واستناداً إلى هذا التشابك في العلاقات الخارجية للجزائر يمكن فهم المواقف الدولية من الأزمة التي تشهدها البلاد وفق ما يلي:

- التزمت الأطراف الدولية الصمت والنأي بالنفس عن اتخاذ مواقف حاسمة وواضحة من الأزمة في الجزائر، وساد الحذر والتخوف على مواقف هذه الأطراف التي يعزوها خبراء إلى غياب الرؤية والتوقعات المستقبلية لما يمكن أن تسفر عنه تطورات الأزمة.
- أعلنت معظم الأطراف الدولية أن قضية الجزائر مسألة داخلية تخصّ الشعب الجزائري في المقام الأول، كما أيّدت حقّ الجزائريين بالمطالبة بالحريات والحقوق الديمقراطية، ومن ضمنها الاحتجاجات المدنية وسيلةً للحصول على هذه الحقوق.
- تعدّ مسألة التنافس الدولي عاملًا جوهريًا في التأثير على مستقبل الجزائر؛ فوجود احتمالات كبيرة لتحسين علاقات الجزائر مع الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة هو عامل سيؤثر على علاقات الجزائر مع كل من روسيا والصين. وفي ضوء ذلك تُمثّل مواقف الدول الكبرى انعكاسًا لتخوّف بعضها من تدخل الآخر في الجزائر لفرض حلول معينة، كتخوّف روسيا من تدخل فرنسا والولايات المتحدة في الشأن الجزائري، وكذلك التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة للسيطرة على موارد الجزائر من النفط والغاز والفوسفات والحديد وغيرها.
- ساد الموقف الأوروبي خلفيات مهمة تتعلق بالتخوف من موجات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؛ حيث إن طول سواحل الجزائر المقابلة لأوروبا يسهّل وصول هذا النوع من الهجرة في حال تطورت الأزمة في الجزائر على نحو سلبي يؤدي إلى الفوضى، فضلاً عن الاعتبارات الأمنية والمخاوف الأوروبية من احتمالات انتقال التهديدات الأمنية إلى أراضيها، بما في ذلك التخوف من وصول أيّ أفراد أو جماعات إرهابية إليها.

- لم يصدر عن الأمم المتحدة أي موقف بشأن الأزمة.

٢. على المستوى الإقليمي

- سيطرت الأبعاد الإقليمية على الأزمة الجزائرية في ضوء تصدّر القضيةِ الأمنية الإقليمية السياسةَ الخارجيةَ الجزائرية، خصوصًا في ظلّ تنامي المشكلات الإقليمية المحيطة بالبلاد، والاختراقات الحدودية من قِبل جماعات مسلحة من جهة ليبيا ومالي، وصعوبة ضبط الحدود مع الدول المجاورة؛ حيث يتجاوز المجموع الكلي للحدود البرية الجزائرية ٦ آلاف كيلومتر، إذ إن تفاقم المشاكل في الجزائر سيحوّل الحدود مع الدول المجاورة إلى مخاطر أمنية مع كل من موريتانيا والمغرب حول الصحراء، وكذلك مع كل من ليبيا وتونس ومالي التي تعاني من مشاكل وتحديات داخلية.
- تستشعر دول الجوار للجزائر الخطر الناجم عن الأزمة الجزائرية نتيجة القوة البشرية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الجزائر، مما قد يشكل تهديداً لهذه الدول في حال اندفعت الأزمة نحو مزيد من التوتر.
- اتجهت معظم الدول العربية نحو عدم التدخل في الأزمة الجزائرية وعدم تحديد مواقف صريحة بخصوصها، ونادرًا ما ظهرت مواقف عربية علنية في الإعلام، مثل إعلان الرئيس التونسي القائد السبسي بأن ما يحدث في الجزائر خاص بالشعب الجزائري ولا يمكن لتونس أن تقدم دروسًا للآخرين.
- التزمت المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون المغاربي ومنظمة الوحدة الإفريقية الصمت نحو الأزمة الجزائرية ولم تقم بأي مبادرات أو إعلان مواقف محدّدة نحوها بوصفها أزمة داخلية تخص الشعب الجزائري.

خامسًا: السيناريوهات المستقبلية للأزمة في الجزائر وخيارات الأطراف

١. السيناريوهات المستقبلية

في ضوء معطيات الأزمة الحالية في الجزائر، والتي فصّل فيها التقرير أعلاه، يمكن الوقوف عند أربعة سيناريوهات رئيسة محتملة لمستقبل اتجاهات هذه الأزمة خلال الفترة القادمة، وهي: الحل السياسي التوافقي والانتقال السلس والآمن للسلطة، وجمود الأزمة واستمرار الوضع الحالي المعلّق، وتفاقم الأزمة وتصاعدها نحو الاضطراب والفوضى والمواجهة، وانقسام المؤسسة العسكرية وتراجع دورها في إدارة الأزمة.

وفيما يلي مناقشة لهذه السيناريوهات من حيث متطلبات تحققها والنتائج التي يرجح أن تترتب على تحققها:

أ- السيناريو الأول: التوصل إلى حل سياسي توافقي والانتقال السلس والآمن للسلطة

وصف السيناريو

التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي الأزمة ويضمن الانتقال السلمي والآمن للسلطة من المرحلة الانتقالية الحالية إلى حالة توافقية مستقرة، عبر إجراء انتخابات رئاسية شفافة تحظى بالحياد والشفافية والمصداقية وتعبّر عن الإرادة الشعبية، وإجراء تعديلات دستورية توافقية تسهم في تطوير الواقع السياسي وتعزيز المسار الديمقراطي.

متطلبات تحقق السيناريو

يتطلّب تحقق هذا السيناريو توفّر عدة شروط، من أهمها:

- توافق أطراف الأزمة على صيغة سياسية تضمن الانتقال إلى واقع سياسي جديد يحقق نقلة نوعية في الحياة السياسية.
- إجراء الانتخابات الرئاسية وتعديل الدستور ومحاربة الفساد، عبر إبداء المؤسسة العسكرية والقوى السياسية والحراكات الشعبية مرونة كافية للوصول إلى حلول وسط، قد لا تلبي شروط كل طرف لكنها تمثل نقطة التقاء بين المواقف المتباينة للأطراف الرئيسية.
- استعداد جميع الأطراف لقبول نتائج الانتخابات الرئاسية حتى لو خالفت رغباتها ما دامت تجرى بنزاهة وشفافية.
- اعتماد مختلف الأطراف نهج الحوار، وبدء حوار وطني جاد للوصول إلى مقاربات وطنية مشتركة إزاء القضايا موضع الجدل، بعيداً عن التعنت ولغة الشروط المسبقة.
- استمرار تماسك المؤسسة العسكرية وعدم تعرضها لتصدعات تحول دون قدرتها على اتخاذ قرارات مناسبة تساهم في إنهاء الأزمة.
- تماسك موقف المعارضة والحراك الشعبي، وتوافقهما على أسلوب إدارة الأزمة وبلورة مواقف موحدة.
- عدم السماح بالتدخلات الخارجية في الشأن الجزائري، منعاً لزيادة تعقيد الأزمة.

النتائج المتوقّعة لتحقق السيناريو

من شأن نجاح أطرف الأزمة في الوصول إلى اتفاق سياسي يضمن الانتقال السلس للسلطة أن يحقق ما يلي:

- احتواء الأزمة السياسية الراهنة، وتحقيق الهدوء والاستقرار السياسي، وتجنيب الجزائر ويلات الفوضى والانقسام.
- الشروع ببناء المسار السياسي الديمقراطي وتعزيز أجواء الحرية في البلاد.

- توفير الفرص لتعافي الاقتصاد الوطني، وتجنيبه الانعكاسات السلبية التي تنجم عن استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية أو اندفاعها نحو اتجاهات خطيرة.
- توفير الأجواء المناسبة لتعزيز الحضور الإقليمي للجزائر في جوارها الجغرافي، وتلافي الارتدادات السلبية لحالة الاضطراب على الحدود.
- قطع الطريق على التدخلات الخارجية والحفاظ على السيادة الوطنية والقرار المستقل.
- إغلاق الأبواب على أي مجموعات متشددة تحاول استغلال حالة الفراغ السياسي والفوضى لإيجاد موطئ قدم لها في الجزائر.

ب- السيناريو الثاني: جمود الأزمة واستمرار الوضع الحالي المعلّق

وصف السيناريو

جمود الأزمة السياسية واستمرارها بوتيرتها الحالية، وفشل أطرافها في التوافق على حل سياسي ينهيها في مقابل استمرار الحراك الشعبي والاحتجاجات في الشارع، وتواصل حالة التجاذب بين القوى السياسية والسلطات الحاكمة.

متطلبات تحقق السيناريو

من أهم العوامل المساعدة على زيادة فرص تحقق سيناريو الجمود السياسي واستمرار الوضع الحالي المعلق:

- فشل جهود التوصل لاتفاق سياسي حول إدارة المرحلة القادمة.
- تراجع زخم الحراك الشعبي في الشارع، بصورة تؤدي إلى تراجع الضغوط التي يشكلها على السلطة للوصول إلى صيغ سياسية تطوّر الوضع السياسي القائم.
- انقسام موقف المعارضة إزاء إدارة الأزمة وتراجع فاعليتها وتأثيرها سياسيًا وشعبيًا، ولعب السلطة الممسكة بالقرار السياسي دورًا فاعلًا في شق صفها وإثارة الخلافات بين مواقفها.
- تماسك المؤسسة العسكرية ووحدة موقفها في تبنّي موقف متشدد في إدارة الأزمة.
- فشل محاولات إطلاق حوار وطني يسهم في معالجة الأزمة ويضمن التوافق على مقاربات بخصوص تعديل الدستور وآليات الإشراف على الانتخابات.

النتائج المترتبة على تحقق السيناريو

يرجّح أن يكون لتحقق سيناريو الجمود وتعليق الوضع الحالي عدد من النتائج، أهمها:

- إبقاء ملف الأزمة السياسية في الجزائر مفتوحًا دون حلّ سياسي توافقي، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تصاعد الأزمة واندفاعها نحو حالة من المواجهة والفوضى، أو الدخول في حالة فراغ سياسي نتيجة تحويل الوضع الانتقالي المؤقت إلى وضع دائم وأمر واقع، الأمر الذي يهدد حالة الاستقرار والسلم الأهلي في البلاد.

- الإضرار بالمسار الديمقراطي وبأجواء الحرية السياسية وبالاقتصاد الوطني وبعملية التنمية.
- استنزاف الدولة الجزائرية وإشغالها بإدارة الأزمة، وحرمانها من فرصة تعزيز حضورها الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية في الجوار الجغرافي، مع ما يترتب على ذلك من تهديد للمصالح الوطنية العليا.
- تعزيز فرص تدخل الأطراف الخارجية في الشأن الجزائري، وهو ما يضرّ بالمصالح الوطنية على صعيد استقلالية القرار الوطني.
- توفير فرصة لدخول المجموعات المتشددة على خط الأزمة مستفيدة من حالة الفراغ السياسي وأجواء الغضب والاحتقان، سواءً كانت مجموعات تعود إلى حقبة الحرب الأهلية، أو جديدة وافدة تستغل أجواء الانفلات والفوضى لإيجاد موطئ قدم لأفكارها المتطرفة كتنظيم (داعش)، والتي تتحرك وفقًا لمصالح وسياسات من يقف خلفها.

ت- السيناريو الثالث: تفاقم الأزمة وتصاعدها نحو الاضطراب والفوضى والمواجهة

وصف السيناريو

فشل أطراف الأزمة في إيجاد حلّ سياسي توافقي، وخروجها عن نطاق السيطرة نتيجة تعنّتها ولجوئها إلى تصعيد مواقفها بصورة تدفع الأوضاع في البلاد للانزلاق نحو الفوضى والاضطراب والمواجهة.

متطلبات تحقق السيناريو

من أهم المتطلبات التي تعزز احتمالات اندفاع الأزمة في الجزائر نحو التصعيد والفوضى والمواجهة:

- فشل محاولات الوصول إلى حل سياسي، نتيجة اتخاذ أطراف الأزمة مواقف متشددة وعدم استعدادها لإبداء المرونة المطلوبة للوصول إلى توافق سياسي.
- اتخاذ سلطة الأمر الواقع قراراً بوضع حدّ للاحتجاجات الشعبية واستخدامها القوة لقمعها وإنهائها.
- تصعيد الخطاب السياسي والإعلامي بين أطراف الأزمة وتراشق الاتهامات فيما بينها.
- اندلاع أحداث طائشة، فردية أو منظمة، قد تدفع الأزمة نحو التصعيد واتخاذ المواقف المتشددة.
- نجاح أطراف خارجية في الدخول على خط الأزمة.

النتائج المترتبة على تحقق السيناريو

من أهم النتائج المتوقّعة لاندفاع الأمور في الجزائر نحو المواجهة والاضطراب والفوضى:

- دخول الجزائر في حالة من المواجهات والفوضى قد تكرّر بشكل أو بآخر تجربة الحرب الأهلية التي خلّفت ويلات وكوارث.
- قطع الطريق على المسار الديمقراطي، وتكريس عسكرة السلطة والدولة.
- فقدان الهدوء والاستقرار السياسي، وتهديد السلم الأهلي والاجتماعي.
- فتح الباب واسعًا أمام التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الجزائري، وتهديد سيادة الدولة واستقلالية قرارها الوطني.
- تحجيم الدور الإقليمي للجزائر في محيطها الإقليمي، وتعريضها للتأثر بأخطار الاضطرابات في الجوار الجغرافي.
- الإضرار بصورة قوية بالوضع الاقتصادي والتنموي في البلاد.
- توفير تربة خصبة وبيئة مناسبة لتنامي الأفكار المتشددة والممارسات الإرهابية.
- استمرار الحراك الشعبي وتصاعد الاحتجاجات، وفي الوقت ذاته زيادة احتمالات لجوء السلطات الحاكمة لاتخاذ سياسات متشددة ضده.

ث- السيناريو الرابع: انقسام المؤسسة العسكرية وتراجع دورها في إدارة الأزمة

وصف السيناريو

بروز انقسامات داخل المؤسسة العسكرية بسبب الخلافات داخل مؤسسات الدولة العميقة، والذي يشمل شخصيات سياسية وعسكرية وأمنية.

متطلبات تحقق السيناريو

يتطلّب تحقق هذا السيناريو توفّر عدة شروط، من أهمها:

- زيادة الشرخ داخل مؤسسات الدولة العميقة في الجزائر، واتخاذ رموزها السابقين والحاليين المتضررين من إجراءات المؤسسة العسكرية، قراراً بالمواجهة والهجوم المضاد على عملية استهدافهم.
  وقد وجّه وزير الدفاع الجزائري الأسبق خالد نزّار انتقادات لقائد الجيش الحالي أحمد قايد صالح ولسياساته الحالية في إدارة الأوضاع. وقد عبّر رد الفعل الذي صدر عن المؤسسة العسكرية على تلك الانتقادات عن حالة الانزعاج التي تسببت بها، فقد تم إصدار "مذكرة اعتقال دولية" في آب/ أغسطس ٢٠١٩ بحق نزّار الموجود خارج البلاد.
- بروز الخلافات داخل المؤسسة العسكرية نتيجة التباين حول التعامل مع الأزمة، أو بفعل تأثير وتحريض الرموز السياسية والعسكرية والأمنية في النظام السابق، أو على خلفية التباينات الإيديولوجية داخل المؤسسة من حيث طابع التدين الذي يغلب على قطاعات واسعة في الرتب المتدنية، بصورة قد تبدو مغايرة لما عليه الحال عند الرتب العليا والقيادات العسكرية.
- توفّر دعم إقليمي أو دولي لمثل هذا التحرّك، بما يمنحه مزيداً من القوة والتأثير والزخم.
- إطالة أمد الأزمة وعدم قدرة أطرافها المباشرة، المؤسسة العسكرية والقوى السياسية

والحراك الشعبي، على الوصول إلى حلّ سياسي توافقي ينهيها ويضع حدًّا لها ويحول دون بروز تفاعلات إضافية.

- زيادة حجم الاحتجاجات الشعبية واتساع مساحة انتشارها، وتفاقم حالة الاحتقان الشعبي، نتيجة تعنّت السلطات الحاكمة في مواقفها ورفضها الاستجابة للمطالب الشعبية.

النتائج المتوقّعة لتحقق السيناريو

من شأن تحقق سيناريو حصول انقسام داخل المؤسسة العسكرية المتحكمة بمفاصل السلطة والقرار السياسي أن يتسبب بعدد من النتائج والتداعيات، من أبرزها:

- تهديد دور ونفوذ المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي، وزيادة الضغوط السياسية والشعبية لخروجها من مساحة العمل السياسي والتركيز على أدوارها واختصاصاتها المهنية.
- تعميق الأزمات داخل مؤسسات الدولة العميقة، بما يضعف مختلف مراكز القوة والثقل فيها.
- فتح المجال لزيادة حجم التدخلات الخارجية في المشهد الجزائري، لاستغلال حالة الضعف والإرباك داخل مؤسسات الدولة.
- زيادة حجم الحراك الشعبي واتساع رقعته الجغرافية، واكتسابه زخمًا جديداً.
- الإضرار بوحدة المؤسسة العسكرية، وتهديد حالة الاستقرار الداخلي في البلاد، وزيادة حجم التهديدات الأمنية الخارجية.

٢. الترجيح بين السيناريوهات وخيارات الأطراف إزاء مستقبل الأزمة

أ- العوامل المؤثرة في الترجيح بين السيناريوهات المستقبلية

تلعب عدد من العوامل دورًا مهمًا في تحديد الاتجاهات المستقبلية للأزمة في الجزائر، من أهمها:

- **تماسك المؤسسة العسكرية وموقفها من إدارة الأزمة:** وهو ما قد يشكل العامل الأهم في تحديد مستقبل الأزمة، نظرًا للدور البارز الذي تضطلع به المؤسسة في الوقت الراهن في إدارة المشهد السياسي. ورغم المؤشرات إلى وجود تباينات داخل المؤسسة لاعتبارات إيديولوجية وتنافسية قد تثير التساؤلات حول مدى الانسجام والتناغم داخل المؤسسة، إلا أنها أظهرت حتى تاريخ إعداد هذا التقرير قدرًا من التماسك في إدارة الأزمة.
- **تماسك المعارضة والحراك الشعبي:** حيث يشكل هذا العامل مع إمكانية تحقيق قدرٍ من التوافق على المطالب السياسية، وعلى طريقة إدارة الفعل الشعبي، يشكّل عاملًا مؤثرًا في مسار الأزمة، علمًا بأنه رغم التوافقات على المطالب فليس هناك جسم سياسي موحد يمثل المعارضة السياسية ولا الحراك الشعبي حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

- **العامل الاقتصادي والمعيشي**: ثمة مؤشرات عديدة على ضعف الاقتصاد الجزائري أهمها ارتكازه بشكل حصريّ تقريبًا على استغلال احتياطيات النفط والغاز، وهو الخيار الذي يظهر بوضوح عند قراءة مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ إن ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي يأتي من استغلال موارد النفط والغاز التي تمثل ٩٥% من الصادرات وثلثي الإيرادات الضريبية. وقد أثّر الانخفاض الحادّ في أسعار النفط العالمية بين عامَيّ ٢٠١٤ و٢٠١٩ بشكل كبير على الحسابات القومية الجزائرية، ممّا أدى إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار.

  وفي ضوء هذه المؤشرات قرر البنك المركزي الجزائري دعم الاقتصاد بمليارات الدنانير الجزائرية حيث ضخّ في الاقتصاد –وفقا لأحدث الأرقام المعروفة– أكثر من ٤ آلاف مليار دينار جزائري (٣٤ مليار دولار أمريكي) منذ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ٢٠١٧ بهدف تعزيز النمو وتحفيز الاستثمار. ولكن هذه السياسة النقدية التوسعية لا تخلو من الخطر إذ إن وفرة السيولة في سياق الاقتصاد المنكمش يمكن أن تؤدي إلى التضخم المفرط الذي ستكون عواقبه كارثية على الاقتصاد الوطني.

- **الذاكرة التاريخية الشعبية القريبة والخوف من تكرار الحرب الأهلية خلال الفترة ما بين ١٩٩٢–٢٠٠٢: فما** يزال حجم المآسي التي تسببت بها الفوضى والعنف والمواجهات المسلحة والتي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ ألف قتيل حاضرًا في ذاكرة الجزائريين، وثمّة خشية لديهم من عودة تلك الحقبة السوداء من تاريخ بلادهم في حال انفلات الأمور وتفاقم الخلافات السياسية.
- **التحديات الأمنية الإقليمية**: ولا سيما في دول الجوار، في ظل حالة عدم الاستقرار وتزايد التهديدات الأمنية في ظل حدود جزائرية برّية طويلة تتجاوز ٦ آلاف كيلومتر مع ٦ دول محاذية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبشكل خاص تطورات الوضع في ليبيا.
- **العامل الدولي والتنافس بين الدول الكبرى.**

ب– الترجيح بين السيناريوهات

لا يبدو **سيناريو التصعيد والفوضى والاضطراب والمواجهة** مرجّحًا ضمن المعطيات الحالية، ويواجه عدّة عقبات من أهمها: رفض مختلف أطراف الأزمة الاندفاع نحو هذا السيناريو الكارثي، والنزعة الاجتماعية السلمية، والذاكرة المؤلمة لدى الشعب الجزائري بمختلف أطيافه إزاء حقبة الحرب الأهلية، والرغبة المشتركة لدى المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية والحالة الشعبية بالمحافظة على السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي الجزائري، وتماسك المؤسسة العسكرية والتفافها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير حول خياراتها في إدارة الأزمة، ووجود تحديات أمنية وتهديدات للاستقرار في الجوار الإقليمي.

ويعدّ **سيناريو الحل والتوافق السياسي والانتقال الآمن للسلطة** السيناريو المفضل للأطراف السياسية والشعبية الجزائرية جميعاً لتجنيب الجزائر أيّ تداعيات سلبية على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ومع أن هذا السيناريو المحتمل يشكل الخيار الأنسب لدى

مختلف أطراف الأزمة، إلا أنّ نجاحه يواجه العديد من العقبات التي تضعف فرص نجاحه، من أبرزها: تمسّك المؤسسة العسكرية بمواقفها إزاء محدودية التغييرات السياسية المقبولة في النظام السياسي، ورغبتها بالاحتفاظ بدور رئيس مؤثر في المعادلة السياسية، وتمسّك أطراف المعارضة والأحزاب السياسية والحراكات الشعبية بمواقفها حول تعديل الدستور وتوفير ضمانات كافية لنزاهة الانتخابات وحيادية المؤسسة العسكرية، وتوسّع الحالة الحزبية إلى نحو ٥٧ حزبًا مع تباين برامجها السياسية ومواقفها إزاء مستقبل النظام السياسي، في ظلّ دعم إقليمي لقوى مناهضة للديمقراطية ولاستمرار صيغة النظام القائم أو إنتاج صيغة قريبة منه لا تحقق نقلة نوعية ديموقراطية في واقع الحياة السياسية في الجزائر.

وبرغم هذه الصعوبات والعقبات التي تعترض سيناريو الحل والتوافق السياسي، والمتعلّقة أساساً بعوامل ذاتية، فإن فرصَهُ تظل قائمة شريطة إبداء أطراف الأزمة استعداداً لتجسير الفجوة وللتوافق على مقاربات واقعية تشكّل مخرجاً معقولاً من الأزمة. وتشكّل دعوة رئيس هيئة الأركان أحمد قايد صالح القوى السياسية للحوار إثر إعلان المجلس الدستوري عن تمديد موعد الانتخابات، مؤشرًا على رغبة المؤسسة العسكرية بالوصول إلى تفاهمات سياسية.

ويشكّل **سيناريو جمود الأزمة واستمرار الوضع الحالي** أمراً واقعاً، وهو لا يحظى برضى المعارضة والأحزاب السياسية والحراكات الشعبية، كما لا يشكل خيارًا للمؤسسة العسكرية التي تسعى لإنهاء جميع أشكال التوتر. ويرجّح أن تبقى فرص استمرار سيناريو الوضع الحالي قائمة في حال فشلت أطراف المعادلة الجزائرية في الوصول إلى حل سياسي توافقي.

وعلى الرغم من ضعف المؤشرات لاحتمال انقسام المؤسسة العسكرية، والتي ربما باتت المؤسسة الوحيدة القوية والمتماسكة من مؤسسات الدولة العميقة، إلا أنّ احتمالات وقوع الانقسام تبقى قائمة وغير مستبعدة، في حال ارتكبت المؤسسة أخطاء في إدارة الأزمة، أو فشلت في الوصول إلى حلول مقبولة مع الحالة السياسية والشعبية لإنهاء الأزمة وتوقف تفاعلاتها الداخلية والخارجية.

ت- خيارات أطراف الأزمة في المرحلة القادمة وتأثيرها على فرص السيناريوهات

- **خيارات النخبة الحاكمة، وخاصة المؤسسة العسكرية**

من خلال قراءة مواقف المؤسسة العسكرية في التعامل مع الأزمة خلال الشهور السبعة الماضية (من شباط/ فبراير وحتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩)، وهي الطرف الممسك بالقرار السياسي، يُرجّح أن يكون خيار المؤسسة العسكرية هو استعجال إنهاء الأزمة وتحقيق مستوى نسبي من التغيير السياسي في عملية انتقال السلطة، بما يحقق تغييرًا نسبيًا قد لا يرقى إلى مستوى طموحات الشارع الجزائري والقوى السياسية.

ويقلل هذا الخيار من فرص سيناريو دفع الأمور نحو الفوضى والمواجهة، كما قد يدفع باتجاه استمرار سيناريو الوضع القائم حاليًا، في حال لم تتمكن المؤسسة العسكرية من إقناع القوى السياسية بوجهة نظرها إزاء حجم التغييرات للتوافق على المخرج المقبول من الأزمة.

- **خيارات القوى السياسية والحراكات الشعبية**

رغم العدد الكبير من الأحزاب السياسية وتباين مواقفها، يبدو أن الخيار المفضّل لديها يتمثّل في الخروج من الأزمة الراهنة، عبر ضمان الانتقال الهادئ والآمن لنظام سياسي ديمقراطي تعددي، وعبر آلية الحوار الذي يُفضي إلى التوافق على صيغة مقبولة للحل السياسي، شريطة توفير ضمانات كافية لتحقيق ذلك.

ومع أن هذا الخيار يُضعِف بشكل كبير فرص اندفاع الأمور في الجزائر نحو المواجهة والفوضى، فإن تمسّك المعارضة بمطالبها بتعديل الدستور قبل الانتخابات، واشتراط عدم إشراف أي من رموز المرحلة السابقة على الانتخابات، يقلّل من فرص الوصول إلى حل توافقي مع المؤسسة العسكرية التي تُبدي تشدداً في موقفها إزاء هذه التغييرات الجذرية، وهو ما قد يرجّح فرص استمرار سيناريو الوضع الحالي إن استمر هذا التباين.

وفي ضوء قراءة تأثير العوامل المختلفة على مسار الأزمة، والوقوف على خيارات أطرافها، يتضح أن فرص نجاح سيناريو الحل السياسي تواجه معوّقات وتعقيدات قد تتسبب في تعثره، الأمر الذي قد يترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الجزائرية وعلى مختلف أطراف الأزمة، وهو ما ينبغي أن يدفع أطراف الأزمة لإعادة النظر في خياراتها وتوجهاتها وسلوكها الحالي نحو حلول وسطية تحقق لكل طرف نسبة من مطالبه، وذلك تحقيقًا للمصالح الوطنية العليا للجزائر، وتجنّبًا للعواقب السلبية التي تترتب على سيناريوهات المواجهة والفوضى، أو استمرار حالة الاحتقان السياسي، أو انقسام المؤسسة العسكرية.

سادسًا: التوصيات

- دعوة جميع أطراف الأزمة إلى تبنّي الحلّ السياسي التوافقي للأزمة الجزائرية بوصفه الخيار الأمثل لتحقيق العديد من مصالح الأطراف، وبما يحفظ الأمن والاستقرار في البلاد، وما يلزم ذلك من إبداء المرونة السياسية الكافية للالتقاء على نقاط مشتركة.
- دعوة جميع الأطراف للحفاظ على حالة الهدوء والاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، والحيلولة دون أي توترات أو أعمال عنف قد تُخرِج الأزمة عن مسارها السياسي السلمي، وقطْع الطريق على أصحاب الأجندات، الداخلية منها والخارجية، التي تسعى لإدامة الأزمة وزيادة حالة الاحتقان.
- ضرورة بلورة صيغة للحوار الوطني الجادّ ليشمل جميع الأطراف دون استثناء أو إقصاء، وذلك بهدف الوصول إلى مقاربات توافقية إزاء القضايا الخلافية، وتشكيل هيئة توافقية

للإشراف على الانتخابات تتمتع بالمصداقية والحياد والنزاهة. وكذلك التوافق على التعديلات الضرورية الملحّة على الدستور.

- إبقاء الأزمة في سياقها المحلي، وعدم السماح بتدخل أيّ أطراف خارجية قد تسبب تعقيد الأزمة ومواقف الأطراف.
- احترام مختلف الأطراف لمخرجات العملية الانتخابية أيًّا كانت نتائجها بعد التوصل إلى توافق على إجرائها شكلًا ومضمونًا وزمانًا، مما يعمل على تعزيز نهج التشاركية والتداول السلمي للسلطة.

Algerian Crisis: Finding a Solution

Executive Summary

Having considerable consequences on Algeria and the region, the Algerian crisis since February 2019 has become one of the prominent Arab crises. **The Arab Crises Team-ACT** hence is allocating this report to research what has happened in the country. The Team looks into the background of the crisis, put forward a descriptive analysis, reasons, regional and international stands and futuristic scenarios. The report then provides recommendations.

The movement in Algeria was characterized by a popular movement initially demanding that president Abdelaziz Bouteflika does not stand for another term and that the prime minister be removed from power. This popular movement was distinguished by the fact it included a wide participation from many parties and people resembling the Arab Spring. The movement also sought the support of the military and security establishments and distinguished by its ability to be organized and continue while rejecting any external intervention.

This movement succeeded –and with the support of the military– to force president Bouteflika to resign based on the Constitutional Council of the country according to Article 102 of the Constitution. As a result, the Algerian Parliament met on 9 April 2019 and head of the House of Commons Abdelkader Bensaleh was chosen as president of the country pending the holding of elections. Despite the fact that a Dialogue and Mediation Committee was formed and specified the election date on 12 December 2019, Algeria is still facing a situation of instability, lack of vision and debate surrounding the government with the popular movement calling for the resignation of the cabinet as a main condition for the holding of the elections.

The present Algerian crisis goes back to the Tripoli Charter of 1962 and which created a complex heritage in the distribution of civilian and military posts inside the politburo of the Algerian Liberation Front. As the new independent Algeria became officially a member of the United Nations in October 1962 this complex distribution became apparent serving as a threat in the long-run on the new state because of the nature of government rule that was taking place. The constitution and the socialist way in managing the state economy in addition to the centralization of the state and the shrinking powers of parliament all led to the concentration of the decision-making process in the hands of the president.

The international community kept silent on the ongoing Algerian crisis and did not take any initiative towards solving it. In addition, there was the absence of vision and futuristic expectations of where is the crisis leading to. On the regional level, the Algerian crisis took a more security form especially since the growth of the problems surrounding the country related to border incursions by militant groups from Libya and Mali.

Four scenarios can be drawn from this for the future and these include: Political solution agreed by all and ease of transition of authority, the freezing of the crisis and continuation of

the present status quo, the deepening of the crisis and escalation with chaos and confrontation, split in the military establishment with its inability to deal with the crisis or manage it. All these are possible options. The Algerian state, politicians and decision-makers are in a critical position and must opt out for all political solutions that would bring all parties together.

The ACT team makes the following recommendations: 1) Call on all parties to agree on a political solution to the Algerian crisis as best choice to realize the interests of all; 2) Call on all parties to make sure calm remains and that political, security and social stability persists without violence; 3) develop a framework for national dialogue amongst all parties; 5) Make sure that the issue of external intervention does not arise; and 5) respect the outcomes of election process by all parties.

مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center -Jordan

نظام الاشتراك في تقارير فريق الأزمات العربي

- يرسل التقرير للجهات المختارة مجاناً لمرتين، ثم يصبح بالاشتراك المدفوع بناءً على رغبة الجهة أو الشخص المستفيد.
- الاشتراك (٣-٤) تقارير سنويًا.
- يرسل التقرير في حال صدوره.
- يرسل التقرير عبر البريد الإلكتروني بصيغة **PDF** لحساب الاشتراك المعتمد.

قيمة الاشتراك

- 500 $ سنويًا

ملاحظات توضيحية

- يحرص المركز على متابعة وصول النشرات للمشتركين.
- يكون تسديد قيمة الاشتراك بدفعة واحدة في بداية كل عام ميلادي جديد نقداً أو بحوالة بنكية.
- يعد الاشتراك دائما ومستحق الدفع والتجديد يوقف من قبل أحد الطرفين.
- للتواصل المباشر:

البريد الإلكتروني : (marketing@mesc.com.jo)
موبايل (جوال): 00962797950732

معلومات الحوالات المالية	
• مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن • البنك العربي الإسلامي الدولي • (فرع جبل الحسين) • رقم سوفت: IIBAJOAM200 • رقم الحساب: 1060/1611/500	• Middle East Studies Center – Jordan • Islamic International Arab Bank • (Jabal Al-Hussein Branch) • SWIFT: IIBAJOAM200 • Account number: 1060/1611/500

مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center -Jordan

Arab Crises Team-ACT

The Algerian Crisis

Where to?

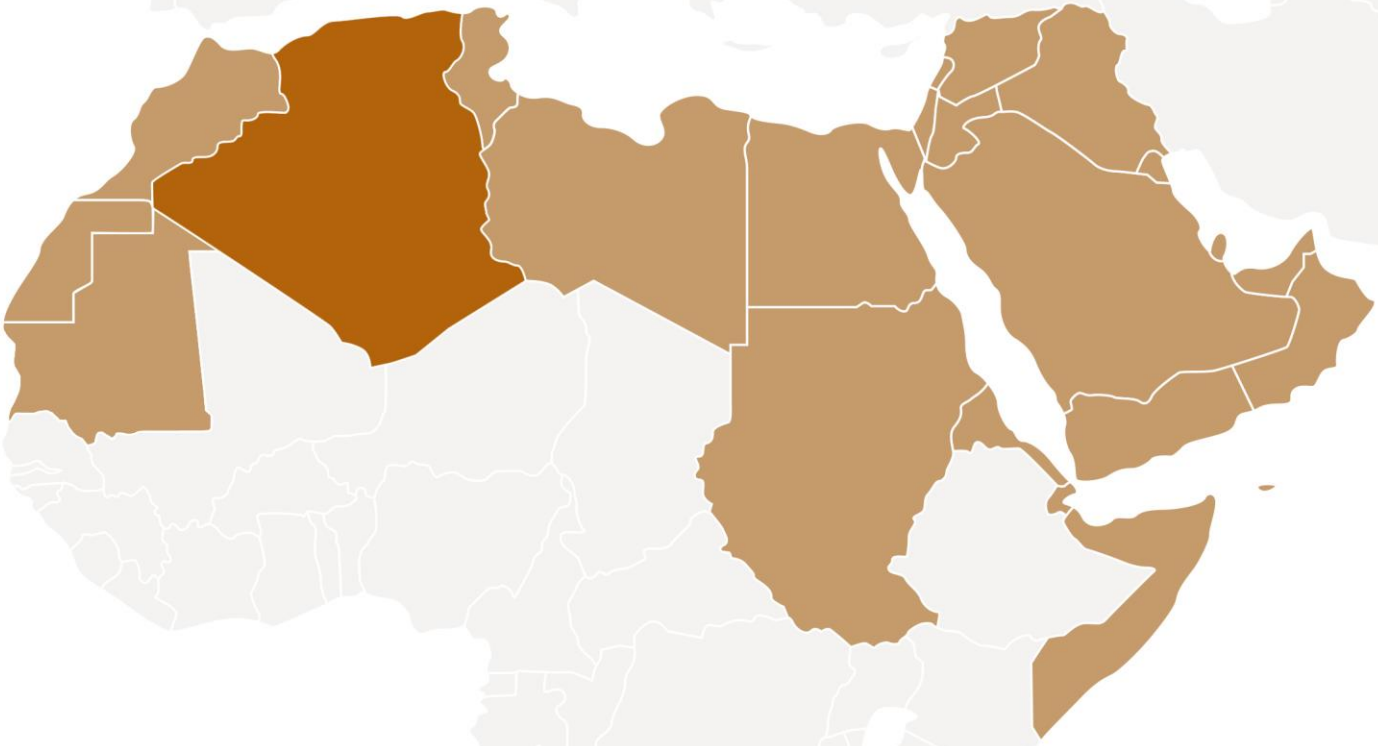

Issue No. 018

September 2019